بدء معركة اعلامية قضائية في فرنسا حول نشر الرسوم المسيئة للنبي

■ باريس ـ اف ب ـ رويترز: افتتحت امس في باريس محاكمة الصحيفة الاسبوعية الهزلية الفرنسية «تشارلي هبدو» التي رفعت ضدها جمعيات اسلامية دعوى لنشرها الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للنبي محمد في شباط (فبراير) 2006.

ويرى اتحاد المنظمات الاسلامية في فرنسا وجامع باريس الهيئتان اللتين رفعتا الدعوى ان الصحيفة، بنشرها في عدد صدر في الثامن من شباط (فبراير) 2006 مخصص للرسوم الكاريكاتورية موضوعه الاسلام، ارتكبت «عمدا عملا عدائيا يسعى الى النيل» من الذين ينتمون الى هذا الدين «في تمسكهم بايمانهم».

ويجري النقاش حول ثلاثة رسوم كاريكاتورية للنبي محمد، اثنان نشرتهما صحيفة «ييلاندس بوستن» الدنماركية في ايلول (سبتمبر) 2005 واثارتا استنكارا عارما في العالم الاسلامي واعمال عنف ضد الدنمارك. ويتوقع ان تتواصل المحاكمة حتى الخميس.

ونشرت صحيفة «ليبراسيون» امس مجددا الرسوم الكاريكاتورية «تضامنا مع تشارلي هبدو». وكتبت الصحيفة في افتتاحيتها «في بلاد فولتير من حقنا انتقاد الديانات». واضافت ان المدعين «ارتكبوا خطا جسيما».

واكدت «ليبراسيون» ان «هذه المحاكمة الحمقاء التي شجعها جاك شيراك، لان لديه صفقة بيع اسلحة بدلا من عقله، هي محاكمة الصحافة».

وقالت الصحيفة «الكلمات لا تصيب والصور لا تقتل. انها القنابل»، ووصفت المحاكمة بأنها «سخيفة». وانتهت مناقشة تلفزيونية بين فال ناشر «شارلي ابدو» ودليل بوبكر مدير المسجد الكبير في باريس في حدة الثلاثاء بعد أن اختلفا حول حدود حرية التعبير. وقال فال «اذا لم نتمكن من انتقاد الدين بعد الان فلن تكون هناك حقوق للنساء ولا تنظيم للنسل ولا حقوق للمثليين».

أما بوبكر فقال ان الرسوم المثيرة للجدل التي تصور النبي محمد وقنبلة على عمامته ليست مجرد سخرية وانما اهانة لكل المسلمين اذ تشير الى أن كلهم ارهابيون. وكان بوبكر قال الاسبوع الماضي ان اعادة نشر الرسوم استفزاز مساو لمناهضة السامية أو نفي المحارق النازية وكلاهما محظور وفقا للقانون الفرنسي.

وبعد ان اقرت ان «المسلمين يعانون من التمييز في فرنسا»، أدانت الصحيفة اليسارية تأويل النصوص المقدسة من قبل المتطرفين. واقسمت بان «الصورة لا تنال من الله لان لديه امورا اخرى يعنى بها».

وافاد استطلاع اجري مؤخرا ان ثلاثة ارباع الفرنسيين يعتبرون «غير مقبول» التهكم على الديانات جهارا.

ويساند سياسيون ومثقفون ومسلمون علمانيون وجماعات ضغط يسارية المجلة ويقولون ان الجماعات المسلمة ليس من حقها المطالبة بالحد من حرية التعبير.

وقال فليمينج روز الصحافي الدنمركي الذي كان أول من نشر الرسوم في مؤتمر صحافي مع فيليب فال ناشر مجلة (شارلي ابدو) «لا يمكنني أن أتخيل العواقب ليس فقط في فرنسا، ولكن في الدنمرك وأوروبا اذا خسرت المجلة هذه القضية.. سيعيد ذلك عقارب الساعة الى الوراء لعقود من الزمان بل عصور».

ولكن نتيجة استطلاع للرأي أظهرت أمس الثلاثاء أن 79 في المئة اعتقدوا أنه غير مقبول السخرية من أي دين علنا ورفض 78 في المئة السخرية من السيد المسيح أو النبي محمد أو بوذا. وستصدر المحكمة حكمها في موعد لاحق.

وكانت صحيفة «يولاندس بوستن» الدنمركية اليومية نشرت الرسوم في عام 2005 مما أثار احتجاجات في العالم الاسلامي أسفرت عن سقوط 50 قتيلا. وأعادت عدة مطبوعات أوروبية نشر الرسوم كتأكيد على حرية التعبير.

رغم الدعاية التي يطلقها البنتاغون والنقص الشديد فيمن يتحدثون العربية

الخوف من الانحياز يبعد المسلمين الامريكيين عن الجيش

واشنطن

من بيرند ديبوسمان:

يغازل الجيش الامريكي الامريكيين المسلمين في هدوء، حيث يعاني من نقص شديد في الجنود الذين يتحدثون العربية ويفهمون الاسلام. غير أن هذه الفئة لا تظهر حماسا يذكر لمؤسسة يعتبرها كثيرون متحاملة عليهم.

وقال ابراهيم هوبر من مجلس العلاقات الامريكية الاسلامية «الجيش به نفس مشكلة الوكالات الحكومية المدنية مثل مكتب التحقيقات الاتحادي.. هناك احجام عام عن الانضمام لان المسلمين يعتقدون أن هناك انحيازا ضدهم وأن امكانية التقدم على الصعيد المهني محدودة». وتظهر احصاءات وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) ان عدد اليهود والبوذيين الذين يخدمون في القوات المسلحة التي يغلب عليها المسيحيون وقوامها 1,4 مليون فرد يتجاوز عدد المسلمين. في فيلق مشاة البحرية يتجاوز عدد المسلمين عدد من يعتنقون ديانة ويكا الذين يمارسون السحر برقم ضئيل جدا.

وفي القوات الجوية يزيد عدد معتنقي هذه الديانة عن عدد المسلمين بنسبة تزيد عن اثنين الى واحد. وتضم قوائم البنتاغون 3386 مسلما في الخدمة العاملة مقابل 1,22 مليون مسيحي ينتمون لعدد كبير من الطوائف المختلفة. وهذه الاحصاءات من سجلات الافراد التي تضم «شفرة للديانة» وهو بيان يطلب من الجنود ملأه لكنهم غير ملزمين بهذا. ويقول بعض المسلمين في الجيش ان عددهم الحقيقي اكبر من ذلك وتبلغ التقديرات ما يصل الى عشرة الاف فرد. وايا كانت الاعداد فيما يتعلق بالديانة فان نقص الجنود والضباط الذين يتحدثون اللغة العربية والمتعمقين في الثقافة الاسلامية هو اللافت للنظر وهي قضية تطرح في معظم المحادثات مع الاشخاص الذين يعودون بعد أداء الخدمة في العراق. وفي الوقت الذي ليس هناك فيه مسعى محدد للتجنيد يستهدف الجاليات العربية والمسلمة في الولايات المتحدة فان البنتاغون اتخذ خطوات أحاطها بدعاية جيدة لاظهار أن الجيش لا يسوي بين الاسلام والارهاب ويبذل جهودا لضم المسلمين الامريكيين الذين يريدون ارضاء الله وخدمة بلادهم. فعلى سبيل المثال في تموز (يوليو) الماضي خصص فيلق مشاة البحرية مسجدا جديدا للمسلمين في قاعدته في كوانتيكو في فرجينيا. وبعد ذلك بشهر كلفت أكاديمية القوات الجوية اول رجل دين مسلم بها.

وفي ايلول (سبتمبر) افتتحت الاكاديمية العسكرية الامريكية في وست بوينت أول حجرة بها تخصص لاداء المسلمين الصلاة. ووست بوينت هي أقدم أكاديمية عسكرية في البلاد وقد ألقى رد الفعل على الخطوة التي اتخذتها الضوء على مناخ عام من التشكك وانعدام الثقة في المسلمين في امريكا منذ هجمات 11 ايلول (سبتمبر) 2001 على نيويورك وواشنطن. فقد كتبت صحيفة (انفستورز بيزنس) في افتتاحية تقول «من بين اكبر مخاوف الجيش الامريكي اختراق الاسلاميين له... غير أن الجيش في محاولة لاظهار التسامح الاعمى جعل هذا اكثر سهولة بتخصيصه مسجدا جديدا في وست بوينت».

وأضافت «ان اقامة المساجد في قواعدنا وأكاديمياتنا العسكرية... يؤمن مكانا لانشاء طابور خامس داخل جيشنا». التحذيرات من انشاء طابور خامس وهي القضية التي كانت الشغل الشاغل للمدونين اليمينيين منذ 11 ايلول (سبتمبر) عام 2001 أعطيت زخما بعد أن قذف سارجنت بالجيش اعتنق الاسلام ويدعى حسن اكبر قنابل على خيام جنود نيام في قاعدة بالكويت وفتح النار على من خرجوا منها. ولقي ضابطان حتفهما وأصيب 14 جنديا بجراح في الهجوم الذي وقع قبيل غزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003. وجادل المحامون العسكريون الذين دافعوا عن اكبر بأنه انهار بعد أن سخر جنود من زملائه من ديانته بلا رحمة. وحكم على اكبر بالاعدام وهو في انتظار تنفيذ الحكم فيه. وتظهر استطلاعات للرأي أن الاراء السلبية عن المسلمين لا تقتصر على أقلية متطرفة. ففي استطلاع للرأي أجرته مؤسسة غالوب في الوقت الذي افتتحت فيه حجرة الصلاة في اكاديمية وست بوينت اعتقد ثلث من استطلعت اراؤهم أن المسلمين الذين يعيشون في امريكا متعاطفون مع تنظيم القاعدة الذي يقف وراء هجمات 11 سبتمبر 2001. (رويترز)

رجل دين سابق في غوانتانامو يريد اعتذارا من الجيش الامريكي

■ واشنطن ـ رويترز: أمضى الكابتن جيمس يي 76 يوما في سجن منفرد كان معظم الوقت خلالها مقيد الساقين بسلاسل حديدية بعد اتهامه بالتحريض على التمرد والتجسس ومساعدة العدو اثناء الخدمة كرجل دين مسلم في خليج غوانتانامو.

وانهارت اركان القضية التي اقامها الجيش ضده وتمت تبرئة ساحته ومنحت المحكمة لخريج اكاديمية ويست بوينت تسريحا مشرفا. وبعد عامين مازال في انتظار اعتذار.

وقال في مقابلة «منذ شطب قضيتي لم يتحمل أحد المسؤولية عما حدث لي». واضاف «لم يشرح أحد ما الخطأ الذي حدث ولماذا. لم يعتذر أحد».

وقال يي ان الطريقة التي عومل بها أضرت بسمعة القضاء العسكري وهي من بين الاسباب التي تؤدي الى عزوف المسلمين الامريكيين عن الالتحاق بالجيش في وقت يحتاج فيه الجيش لمن يتحدثون العربية اثناء شن حربين في بلدين مسلمين. وقال «اذا جاء البنتاغون وقال (نعترف بأننا ارتكبنا خطأ) فان هذا سيبين استقامة النظام. تقديم اعتذار سيجعل الجيش أقوى».

ورغم ما يصفه بالمعاملة المهينة نتيجة للتعصب الاعمى والجهل وعدم الثقة قال يي انه سيفكر في الالتحاق مجددا بالجيش اذا حصل على اعتذار رسمي. وقال «انني في انتظار نتيجة التحقيق الذي يجريه المفتش العام للبنتاغون».

ولم يقدم البنتاغون مؤشرا على الموعد الذي قد يستكمل فيه التحقيق.

قرار مفاجئ بتحويل النائب الثاني لمرشد الإخوان لمحكمة عسكرية.. ومعركة قزقزة رئيس الوزراء مستمرة.. وحديث عن دور ابليس اللعين

اتهام مبارك بتحويل المصري من ابن نكتة الى ابن نكبة.. تحذيرات من التخويف من الاقباط والشيعة.. وفتح فضائح غسيل الاموال

القاهرة ـ مكتب «القدس العربي»

من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية الصادرة في الصحف المصرية الصادرة امس حول إحالة النائب الثاني للإخوان المسلمين المهندس خيرت الشاطر، و15 آخرين الى المحكمة العسكرية بتهم تتعلق بغسيل الأموال، واستمرار إضراب واعتصام عمال مصانع شبين الكوم وكفر الدوار للغزل والنسيج، واضراب عمال شركة ايديال، وهي قطاع خاص احتجاجا على استيلاء صاحب المصنع على قطعة أرض مملوكة لهم، كانت ضمن المصنع الذي باعته الحكومة له، ومواصلة الرئيس مبارك اجتماعه مع أعضاء المجموعة الاقتصادية لبحث المشاكل الاقتصادية، وتأكيده على انه لن يسمح بأن تتخلى الدولة عن الاحتكار، ليمارسه القطاع الخاص، ورفض رئيس مجلس الشعب الدكتور أحمد فتحي سرور الرقابة الأجنبية على الانتخابات، وانخفاض في أسعار الدواجن واللحوم بالمجمعات الاستهلاكية وحضور السيدة سوزان مبارك، حفل مجلس أمناء الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وحضور وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي، حفل تخريج دفعة جديدة من كلية الضباط الاحتياطي، واستمرار وزارة الري في إزالة التعديات على نهر النيل، واستئناف الدراسة في الجامعات والمدارس يوم السبت بعد انتهاء اجازة نصف السنة.

وإلى قليل من كثير لدينا، سنفرج عن بعضه غدا، ومنه فتاوى الأقباط ودور إبليس اللعين، وأسباب قراءة سورة الصمد 11 مرة على جثمان العاهل الأردني الراحل، الملك حسين بن طلال، وهجمات بعض النفاثين ضد رئيسنا، وان كنت أميل في الأغلب الأعم لتجاهلهم.

معارك الشيعة والسنة

ونبدأ بالمعارك التي لا تزال متواصلة، بسبب الحرب الأهلية التي اندلعت شرارتها الأولى بين أشقائنا العراقيين الشيعة والسنة، وتهدد بالانتقال الى دول عربية أخرى، وهو ما حذرت منه الدكتورة نادية حسن أستاذة التاريخ والحضارة الإسلامية بقولها في مقال لها بـ«الأسبوع»: «لنبدأ من جديد ولا ننظر للوراء ونتحرر معا مما في نفوسنا من آثار الماضي وجراحه العميقة، فلا يحاول فريق أن يثأر من الآخر ونترك تصفية الحسابات عملا بمبادىء الإسلام وقيمه الأصيلة، قال تعالى: «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا» انها دعوة كريمة للتأليف بين القلوب حبذا لو وجدت آذانا صاغية وعقولا واعية من الفريقين ـ سنة وشيعة ـ ليعملوا على تحقيقها ولمثل هذا فليعمل العاملون، مما سيكون له أثره الكبير على سلامة وأمن العالم العربي والإسلامي إزاء التحديات الغربية والصهيونية مما يحقق مصالح قومية ووطنية للمنطقة كلها بشعوبها فاللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة يلعب دورا فعالا وله أطماعه الواسعة في المنطقة وتسييس الدين لعبة قديمة حديثة كما هو معروف فتفقهوا يا أولي الألباب واعتبروا يا أولي الأبصار ويا أصحاب القرار».

بينما خصصت جريدة «الكرامة» ـ لسان حال حزب حركة «الكرامة» تحت التأسيس ـ عدة تحقيقات للشيعة في مصر، كتب اثنان منها زميلنا مؤمن المحمدي، قال في أولها: «قصة جمعية آل البيت هذه الجمعية ظهرت يوم 22 أغسطس 1973، ظهرت كما هو واضح من تاريخ تأسيسها في فترة صعود للتيارات السلفية الإسلامية من نوعية الجهاد والجماعة الإسلامية والرئيس المصري نفسه قام بتركيب زبيبة وأسمى نفسه الرئيس المؤمن وأضاف لاسمه اسم محمد ومع كل هذا المد السني السلفي لم تجد جمعية آل البيت ضيقا ولم تعان من هجمات أمنية ولم تتم ملاحقتها بدعوى أنها تروج للمذهب الشيعي بل كانت جمعية رسمية أهلية لها مسجد علني هو مسجد آل البيت، في 2 ديسمبر 1979 صدر قرار من وزارة الشؤون الاجتماعية بحل جمعية آل البيت بعد ست سنوات وأربعة أشهر من العمل لأن الجمعية خالفت القانون الخاص بالجمعيات!! وتمت مصادرة المسجد، بواسطة وزارة الأوقاف وكانت مبررات الوزارة أن الجمعية مثل خطورة على عقائد الناس ووحدة صفوفهم وتغزو عقولهم بأفكار غريبة عن الدين الذي توارثوه!! بعدها بسنتين وبعد رحلة في المحاكم وفي 29 ديسمبر 1981 أصدر القضاء حكما بوقف حل الجمعية ومعاودة النشاط على اعتبار أنها لا تمثل خطرا ولا تخرق قانونا لكن بالطبع مباحث أمن الدولة كانت هناك ومن ثم لم تعد الجمعية للوجود.

والسؤال: لماذا استمرت الجمعية ست سنوات إذا كانت خطرا وما هي الأضرار التي حدثت في هذه السنين الطويلة؟ فستكتشف بكل سهولة أن العام الذي قامت فيه الثورة الإيرانية بقيادة الخميني اذن حكومتنا الرشيدة لا تتعامل مع الشيعة على الأساس المذهبي أو نتيجة لتمسكها بسنة الحبيب في مواجهة الشيعة بل على اساس سياسي محض وقصة آل البيت بحذافيرها تتكرر في كل مرة، ففي أعوام 87 و88 و89 تم إلقاء القبض على تنظيمات شيعية مختلفة». وفي التحقيق الثاني قال: «أولا: تعداد الشيعة في مصر غير معروف لكننا أمام أرقام تجعلهم نصف مليون حسب تقديرات أمريكية و700 ألف في تقديرات أمنية مصرية أما الشيعة أنفسهم فيقولون إن عددهم أكثر من مليون.

ثانيا: لا يوجد للشيعة في مصر تواجد جغرافي معين فمن المعروف أن شيعة العراق مثلا يتركزون في الجنوب وحول المزارات «الشريفة» حسب تعبيراتهم أما في مصر فالشيعة متناثرون في كل مكان وحتى الآن لم يثبت أن هناك شارعا واحدا في مصر قد أصبح على المذهب الشيعي وهذه النقطة لا تسمح للشيعة بتشكيل «غيتو» أو تجمع خاص أو ما إلى ذلك.

ثالثا: مصر دولة كبيرة حقا هضمت كل المذاهب والأفكار التي دخلتها وأعطتها ملامحها الخاصة وعلى ذلك فالشيعة في مصر اكتسبت ملامح تختلف كلية عن الشيعة في أي بلد آخر فهي قائمة هنا على السلفية المترهبنة، والانعزالية، فالطابع السلفي طغى على شيعة مصر وأصبح ملمحا هاما من ملامح شخصية الشيعة المصرية، فالشيعي المصري يميل للقراءات التراثية دون القراءات الفكرية المعاصرة. هل تعلم أن كثيرا من الشيعة المصريين هاجم دار البداية وهي دار شيعية ظهرت منذ أكثر من ربع قرن لكونها ركزت منشوراتها على النتاجات الفكرية والثقافية المعاصرة لمفكري الشيعة وهو ما يقوله العالم الشيعي صالح الوردانى بأن الكثير من شيعة مصر يصرون على التمسك باللحية وإطالتها بحيث يصعب تمييزهم عن السنية الوهابية، وفي الوسط الشيعي المصري الكثير من العناصر الثرية لكن ترهبنها يحول دون التحرك الايجابي لصالح دعوتهم.

وحالة الرهبة هذه دعمت الانعزال عن الواقع وتمسكت بفكرة انتظار الإمام الغائب فهذه الفكرة وجدت فيها الشخصية المصرية ملاذها كي تبرر موقفها السلبي من الواقع على أساسها ولعل التدين السلبي هذا هو الذي سهل لصلاح الدين استئصال الشيعة من مصر.

رابعا: كم واحدا منا يعلم أن السيد جمال الدين الأفغاني كان شيعيا؟

استقبلنا الأفغاني وأثر فينا وجاهد في جهادنا وناضل ضد محتلنا لكنه لم يؤثر مطلقا على تركيبة مصر السنية وقد حدث هذا لأن مصر ببساطة دولة لا تجد حرجا في التعامل مع الشيعة لأن فيها مزارات أهل البيت وأهلها يقدرون آل البيت وإن كنت لا أوافق على فكرة ان مصر سنية المذهب شيعية الهوى فإنه لا دخان بلا نار وهذه الفكرة أساسها هو عدم تأثر مصر إطلاقا بأي شيعي زارها وفي نفس الوقت فإنها لم تلفظه!!

خامسا: لا يمتلك الشيعة في مصر رؤوس أموال تجعلهم يتحكمون أو يحكمون أو يروجون مذهبهم ببساطة فلم نسمع عن رجل أعمال واحد شيعي يقترب من دوائر شيعية ومع صعوبة تلقي أموال من الخارج نظرا لصرامة الأمن المصري في هذا الاتجاه فلا يمكن أن نجزم بأنهم من هذه الناحية قادرون على صياغة تنظيم شيعي قوي.

سادسا: التقارب الذي ندعو إليه بين السنة والشيعة ليس جديدا ولا بدعة، وفي عام 1959 أصدر الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر الأسبق فتواه الشهيرة بجواز التعبد على المذهب الشيعي، هل يمكن أن يدلني أحد القراء الأفاضل على سبب واحد بعد كل ذلك يدعونا لاستبعاد الشيعة؟ أشك!».

وصالح الورداني الذي استند مؤمن الى الكثير من أقواله، كتب في «القدس العربي» في بداية التسعينيات عدة مرات، وكان يزورني في المكتب عندما كان مقره في شارع قصر العيني، وأهداني بعض كتيبات له، كانت تصدر عن دار نشر مقرها في عمارة تواجه مسجد صلاح الدين، خلف مبنى كلية الطب وأمام المسرح العائم على بداية كوبري الجامعة بحي المنيل.

معارك الأقباط

وإلى معارك أشقائنا الأقباط وأولهم الكاتب والمفكر الانجيلي الدكتور رفيق حبيب وكان من مؤسسي حزب الوسط الإسلامي وشارك بجهد كبير في وضع برنامجه السياسي، قال في بابه بـ«الأسبوع» ـ معارك المستقبل ـ «طرح قضية تطبيق الشريعة الإسلامية يأخذ منحى آخر، بعيدا عن الحوار السياسي والقانوني الصحي وبعيدا عن الحوار المجتمعي الواسع، فالقضية تتحول في النهاية الى مسرح للصراع السياسي، وفي هذا الصراع يتم استخدام فئات من الجماعة المصرية لحسم الصراع لصالح طرف على الطرف الآخر، ومن الواضح أن النظام المصري يلجأإلى ثلاث فئات في معركته مع المرجعية الإسلامية للسياسة والتي تعني تطبيق مرجعية الشريعة الإسلامية في التشريع والسياسة، وهذه الفئات هي الفئات المتخوفة من تطبيق الشريعة، بسبب خوفها من تأثير هذا التطبيق عليها، وبسبب عدم قناعتها بالمرجعية الإسلامية للحياة السياسية والتشريعية المصرية، وتتبلور هذه الفئات في النخبة العلمانية وشرائح من الطبقات المتغربة المصرية والأقباط، ومع هذه الشرائح نجد الأقباط يمثلون تجمعا دينيا له خصوصيته، وهو من أكثر التجمعات التي يمكن أن تحمل مخاوف عديدة من تطبيق الشريعة الإسلامية وهنا نجد ميلا لدى الأقباط نحو النموذج العلماني حيث يكون محايدا دينيا على أساس أن النموذج المحايد دينيا لا يمكن أن يخل بحقوق المختلف دينيا عن الأغلبية، لكن الجماعة القبطية من الناحية الدينية ليست جماعة علمانية بأي حال من الأحوال، ولكنها في الواقع جماعة ذات مرجعية دينية أي أنها تحتكم للدين في كل أمور حياتها، ومسألة تطبيق الشريعة ولكن أغلب الأقباط يخافون أن يؤدي هذا الاحتكام لتمييز ضدهم، وهنا يتدخل النظام الحاكم لمصادرة الأقباط لصالحه، حتى يصبح الأقباط العقبة الأساسية امام تطبيق الشريعة الإسلامية، وأمام أي عمل سياسي يستند للمرجعية الإسلامية، بل ويصبح الأقباط هم السبب الرئيس في أهمية محاربة الحركات الإسلامية، ورغم أن النظام يتحالف مع الفئات المحتمية به، إلا أنه يجد السند الأساسي في معركته مع التيارات الإسلامية، خاصة جماعة الإخوان المسلمين في استخدامه للتنوع الديني للجماعة المصرية، وهنا يصبح الأقباط ورقة في معركة النظام السياسي المستبد مع أهم قوى المعارضة، وهو أمر يستخدم فيه الأقباط ويصبحون في فوهة المدفع، وكأن وجود الأقباط يحرم المسلمين من الاحتكام للإسلام في أمور التشريع والسياسة، رغم أن الجماعة القبطية في غالبها تحتكم للدين في أمور حياتها، لهذا نرى أن الفئات والنخب العلمانية لها أن تسوق لفكرها وتتحالف مع من تريد، أما الكتل والجماعات المحافظة، التي تريد أن تحتكم للدين، فعليها الدفاع عن دور الدين وحماية التنوع الديني في آن واحد».

هذا ومن المعروف أن صديقنا السياسي والكاتب القبطي الأرثوذكسي جمال أسعد عبد الملاك، يخوض معارك مستمرة لتحذير الأقباط من الانجرار وراء الذين يدعون لإلغاء المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن الشريعة هي المصدر الرئيسي للقوانين، لأنها لن تلغى، ولن يجني الأقباط من وراء ذلك، إلا إثارة عداء المسلمين نحوهم، بينما واجبهم التكاتف معهم على أسس سياسية، كما يهاجم باستمرار تحول قيادة الكنيسة الى قيادة سياسية للأقباط.

وأذهب الى جريدة «روز اليوسف» يوم الثلاثاء، لألتقي مع صديق وكاتب قبطي آخر ولكن من قياديي الحزب الوطني الحاكم، وهو هاني لبيب، بينما جمال أسعد توجهاته العامة ناصرية، هاني كان منزعجا عندما توقف في محطة مترو الانفاق ـ مبارك ـ ووجد في مكتبة جريدة «الجمهورية»، كتبا أرعبته عناوينها، فقال عنها: «فزعت من وجود العديد من الكتب لمؤلفين غير معروفين تزدري الدين المسيحي وعلى سبيل المثال لا الحصر: العقائد الوثنية في الديانة النصرانية، وأقانيم النصارى بين النقد والبيان ويوحنا المعمدان بين المسيحية والإسلام، ولا أخفي فزعي الشديد من هذه الفئة من الكتب التي تعمد بشكل غير مباشر الى ازدراء الديانة المسيحية، ليس فقط لمن يقتنيها ويقرأها بل لمن يقرأ عناوين أغلفتها فقط. إن المناخ المتغير الذي نعيش فيه الآن ومحاولات البعض في تأجيج هذا المناخ الطائفي بطرق عديدة قد تسبب في حالة لدى البعض من أبناء الشعب المصري المسيحي والمسلم بعدم الاقتناع بقيمة العلاقات الطيبة وأهميتها، بالإضافة الى الشك المتبادل في أهداف ونوايا كل طرف تجاه الطرف الثاني، وهو ما يتم تصعيده في ظل وجود معرفة مغلوطة وإدراك غير كامل للمعتقدات الإيمانية والممارسات الدينية بين الطرفين، مما قد يؤدي الى عدم تقديرهم في بعض الأحيان، بل وازدرائها في الكثير من الأحيان، وما يترتب على ذلك من الترويج للعديد من الأخطاء في التفاسير والتي تؤدي للاختلاف بين مدلولها الديني ومدلولها السياسي وعلى سبيل المثال: اهتداء ـ حوار ـ علمانية ـ جهاد ـ الآخر ويعد المصطلح الأخير نموذجا واضحا للكلمات التي يتم استخدامها والترويج لها إعلاميا، وهي في حقيقة الأمر، توحي بالفرقة والاستبعاد والتهميش لهذا الآخر، إن ازدراء الأديان قضية تمس أمن هذا الوطن وأمانة وهي قضية بدأت في التسرب إلى المجتمع المصري في أشكال جديدة على غرار الكتب والمقالات والبرامج الفضائية، وهي أشكال من شأنها أن يكون لها تأثير سلبي على المدى الطويل».

معارك الإخوان

ونتحول إلى المعارك التي لا تزال دائرة حول الإخوان المسلمين، وأولها لزميلنا حازم منير أحد مديري تحرير جريدة «روز اليوسف» الذي قال يوم الثلاثاء: «جماعة الإخوان بدأت الحرب الدينية المقدسة على تعديلات الدستور وتستخدم في ذلك أساليب وأدوات تحريض ديني تؤكد أن كل مزاعمه عن الحريات والمدنية مجرد أوهام وخداع للرأي العام وللنخبة التي تحاول إيهام نفسها بأن الجماعة قابلة للتغير، على شبكة الانترنت حيث يمكنك متابعة كل شيء ومعرفة أي شيء، تستطيع أن ترصد معركة الرمق الأخير التي تخطط لها الجماعة وبدأت تخوضها شعبيا بالتحريض الديني والتلميحات باتهام تعديلات الدستور بالكفر والضلال، سيقول قادة الجماعة «ان المكتوب هنا افتراءات ولي للحقائق والتصريحات كما اعتادوا دائما. مقالات قادة الجماعة المنشورة على موقعها تقول: إن تعديلات الدستور ستؤدي الى «علمنة» الدولة وأنها محاولة لصرف الأمة عن ثوابتها ومرجعيتها الإسلامية المستقرة منذ مئات السنين، والتي لا يمكن التفريط فيها أو التنازل عنها مهما كانت الضغوط الخارجية من الاستعمار والصهيونية وأمريكا، حصيلة المقالات التحريضية تنتهي أيضا الى أن هذه التعديلات تأتي في اطار الغزو الفكري والثقافي الخارجي للأمة الإسلامية وتخدم مصالح خارجية وتضر بمستقبل الأمة الإسلامية وعقيدتها ومستقبلها وثوابتها، الإخوان يفهمون جيدا خطورة تداعيات التعديلات الدستورية المقترحة وخصوصا ما يتعلق بحظر استخدام الشعارات الدينية في الأنشطة السياسية ويعلمون أن ذلك سيرفع عنهم القناع الديني الزائف وهم يعلمون جيدا أن ذلك كله لا يتعلق بالدين وانما بهم هم كحركة سياسية».

ولكن حدث تطور مفاجىء بصدور قرار بإحالة خيرت الشاطر النائب الثاني للمرشد العام للإخوان المسلمين تمت إحالته مع 15 آخرين إلى المحكمة العسكرية بتهم غسيل الأموال، ونشر الخبر أمس ـ الأربعاء ـ بطريقة توحي بوجود اضطراب ما، فقد تجاهلته صحف حكومية، ونشرته أخرى، بطريقة لم تعطه أية أهمية، واهتمت به «الوفد» و«الأحرار» و«نهضة مصر»، لكنها لم تسند قرار الإحالة لجهة محددة، وهو ما قامت به «المصري اليوم»، عندما أسندته لرئيس الجمهورية، لمحررها النشيط أحمد الخطيب ووكالة أنباء رويترز وقالت فيه: «أكدت مصادر حكومية امس ان رئيس الجمهورية بصفته الحاكم العسكري أحال خيرت الشاطر الى محاكمة عسكرية بتهم من أبرزها غسل الأموال والانتماء لجماعة محظورة، كما أكدت المصادر أن 15 معتقلا إخوانيا آخرين تمت إحالتهم ايضا للمحاكمة العسكرية بالتهم نفسها، وقالت مصادر بجماعة الإخوان أن الحاكم العسكري لجأ إلى هذه الوسيلة لمحاكمة الشاطر وإخوانه بعد أن صدر حكم محكمة جنايات القاهرة بإلغاء قرار نيابة أمن الدولة العليا بحبس الـ15 احتياطيا وما أعقب ذلك من صدور قرار اعتقال جديد من وزارة الداخلية في حقهم، وأضافت المصادر أن مكتب ارشاد جماعة الإخوان كان يتوقع صدور هذا القرار بعد تصريحات رئيس الجمهورية حول الإخوان بأنهم يشكون خطرا على الأمن القومي، وكنا نتوقع إحالة جميع المحبوسين والمعتقلين على ذمة أحداث العرض العسكري في جامعة الأزهر. يذكر أن هذه هي المرة الخامسة التي يتم فيها إحالة قضية إخوانية الى المحكمة العسكرية منذ عام 1995».

وهذه التغطية هي ما تميزت به «المصري» عن غيرها، أما جريدة «روز اليوسف» الحكومية، فقد أبرزت الخبر في صفحتها الأولى بعكس زميلاتها، وقالت فيه: «أحيلت أمس القضية رقم 963 والمتهم فيها محمد خيرت الشاطر النائب الثاني لمرشد الجماعة المحظورة وآخرون إلى القضاء العسكري تنفيذا لقانون العقوبات وبالتحديد الكتاب الثاني منه الذي يخضع جرائم غسيل الأموال من بين الجرائم التي يسري عليها قانون الأحكام العسكرية، وقالت مصادر لـ«روز اليوسف»: إن قرار الإحالة ليس قرارا سياسيا لكنه تنفيذ للقانون الذي يحاكم المتهمين في جرائم غسيل الأموال وفقا للأحكام العسكرية، كان محمد خيرت الشاطر الذي يعد أحد أهم مراكز تمويل نشاطات جماعة الإخوان المسلمين المحظورة قانونا قد القي القبض عليه وآخرين بعدما أفادت التحريات استخدامها لمنشآت واقتصاديات مملوكة لهما في عمليات غسيل أموال للجماعة المحظورة، الشاطر الذي سبق اتهامه في القضية الشهيرة والمعروفة باسم «سلسبيل» كان قد تصاعد نفوذه في مكتب الارشاد وسيطر تماما على مصادر تمويلها وحركة تلقي التبرعات الموجهة لها منذ عودته من الخليج وتعدد استثماراته في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمار العقاري وغيرها من نشاطات أخفت المصادر الحقيقية لأوجه تمويل الجماعة المحظورة وساهم مع آخرين رصدتهم التحريات ودلت على نشاطاتهم المضبوطات من وثائق في تنامي تمويل الجماعة ولم يملك الشاطر ورفاقه بيان المصادر الحقيقية لتلك الأموال ووجهت لهم تهمة غسيل الأموال».

وإلى «الوفد» وتحقيق زميلينا ناصر فياض ونجوى عبدالعزيز وقول صديقنا النائب الأول للمرشد الدكتور محمد محمد السيد حبيب لهما عن القرار: «أنه ظالم وتعسفي وهو من القرارات الاستثنائية التي تعطي انطباعا لدى المستثمرين العرب والأجانب بعدم وجود استقرار في مصر، وأن مثل هذا القرار يزيد الأمور تعقيدا وتوترا خاصة في ظل الظروف الحالية التي تشهد فيها مصر حالة مرتفعة من الاحتقان، وإن الجماعة ستدرس القرار فور إعلانه رسميا وستتخذ الاجراءات القانونية للطعن عليه.

ووصف عبدالمنعم عبدالمقصود محامي المتهمين قرار الإحالة الى المحكمة العسكرية بأنه قرار مفاجىء ويؤكد أن سياسة النظام لم تتغير تجاه جماعة الإخوان المسلمين منذ عقود، ويجب على النظام ايجاد صيغة جديدة للتعامل مع الجماعة في ظل ما ينادي به من اصلاحات سياسية، وأن الجماعة فصيل قوي ومؤثر في المجتمع المصري ولا يجوز بحال من الأحوال أن يتم التعامل معهم بإحالة أعضائهم الى القضاء العسكري لا سيما وأن هذه الطريقة أثبتت فشلها على مر عقود من الزمن».

وقامت «نهضة مصر» بتغطية واسعة لما قالت انه مليارات الإخوان كما كشفتها تحقيقات النيابة وأعد التحقيق زملاؤنا محمد حافظ الشرقاوي وشعبان هداية وسحر عبدالغني والسيد حافظ، ومما جاء فيه ـ منسوبا إليهم ـ «كانت المبادرة هذه المرة من جهاز مباحث أمن الدولة الذي حرر محضر تحريات مكونا من 20 ورقة تحتوي على مصادر تمويل الإخوان في الداخل والخارج وكيفية غسيل أموالها عن طريق رجال أعمال يمتلكون مشروعات متنوعة أغلبها تعمل في مجالات الاثاث والملابس الجاهزة مثل التي يمتلكها حسن مالك ومعارض السلع المعمرة والبرمجيات كالتي يمتلكها خيرت الشاطر وصادق الشرقاوي بالاضافة الى شركات الأدوية والألبان وغيرها ووصف محضر تحريات مباحث أمن الدولة الذي ضمته النيابة لملف التحقيقات بنجاحهم في تحقيق الملايين خلال سنوات وقاموا بتمويل أنشطة الجماعة المتنوعة بدءا من ميليشيات جامعة الأزهر ومظاهرات الطلبة انتهاء بدعم الحملات الانتخابية لمرشحي الجماعة المحظورة في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة فضلا عن بقية أنشطة الجماعة المتنوعة، وواجهت نيابة أمن الدولة العليا المتهمين بما جاء في محضر التحريات فانكروه جملة وتفصيلا بناء على نصيحة عبدالمنعم عبدالمقصود المحامي ورئيس فريق الدفاع الذي حضر معهم التحقيقات. فتح ملف تمويل الإخوان وضلوعهم في قضايا غسيل أموال جعلنا نرصد أهم مصادر تمويل الإخوان المسلمين في مصر ويأتي على رأسها الدعم الخفي من رجال الأعمال والتي كشف عنها